١٧ مليون يورو لتحسين فرص الحصول على التعليم الأساسي الجيد

خبراء تربويون: الفساد يهدد البرنامج الأوربي بالانهيار

□ متابعة/ المدى

أعرب متخصصون عراقيون عن خشيتهم من فشل برنامج للإتحاد الأوروبي لتحقيق تعليم جيد في العراق بكلفة ١٧ مليون دولار بسبب الفساد وسوء الإدارة.

وأطلق عدد من الخبراء والمتخصصين بالتعليم في العراق تحذيرات ومخاوف من احتمال تسبب الفساد الذي يسود المؤسسات والدوائر الحكومية العراقية المركزية منها والمحلية بتبديد المنحة التي قررها الإتحاد الأوروبي لتحسين فرص الحصول على التعليم الأساسي الجيد في العراق.

ونقل تقرير لوكالة إيلاف أمس الأربعاء عن ماجد نيسان، موظف في تربية الكرخ، أن غياب برنامج تعليمي مهني واضح ومتكامل لرفع مستوى التعليم في العراق طوال الأعوام الماضية يثير القلق من الاحتمالية الكبيرة لتضييع المنحة التي قرر الإتحاد الأوروبي تقديمها للمساهمة برفع وتحسين مستوى التعليم في العراق.

ولفت نيسان إلى أن انعدام إرادة الإصلاح لدى السياسيين العراقيين وأفراد الحكومتين المركزية والسياسية يعتبر عائقاً جوهرياً ولن يكون مستغرباً إن سمعنا بعد حين عن تلاشي منحة الإتحاد الأوروبي كما يحدث مع المليارات التي دخلت العراق سابقاً دون أن تحقق البرامج التي تم الحديث عنها أي نجاح يذكر.

أما ناهدة رويزق من الهيئة التدريسية في جامعة بغداد فقالت إن التعليم في العراق بلغ أسوأ مستوياته ولا بد من التصدي ووقفة مجابهة شجاعة وصلبة لأن الأمر يتعلق بمستقبل أطفالنا وأولادنا وبناتنا ولا يصح إطلاقا العبث بموضوع كهذا، وتابعت "انخفض المستوى التعليمي طوال الثلاث عقود الماضية في العراق ولم تعد الجامعات الخارجية تحترم او تعترف بالشهادة الأكاديمية العراقية وهو أمر يحز في القلب والعقل فإن لم تعد المدارس الإبتدائية قادرة على تعليم التلامذة مبادئ التعليم الفعلية وان لم تتمكن الجامعات من تخريج طلاب أكفاء في اختصاصهم مثل أطباء مهرة وعلماء ذوي بأس ومدرس يفهم بالتدريس ومهندس مقتدر فكيف سيكون مصير العراق والعراقيين بعد ١٠ أعوام مثلا؟. وختمت بالقول "نحتاج لحملات مكثفة وقوية على مستوى العراق للنهوض بالمستوى التعليمي أما بخصوص منحة الاتحاد الأوروبي فلست متفائلة لأن منحاً كثيرة تم تقديمها للعراق على مدار السنوات الماضية لكن أين ذهبت؟ خصوصاً أن الخدمات في العراق سيئة إلى حد يثير الغضب والانفعال.

من جهته، أعلن الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي عن تقديمه مساهمة تبلغ ١٧ مليون يورو لتحسين فرص الحصول على التعليم الأساسي الجيد في العراق. وأطلق الاتحاد برنامج تحسين فرص الحصول على التعليم الأساسي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وحكومة العراق حيث ستعمل الأطراف الثلاثة على وضع سياسات تعليمية جديدة.

وجاء في بيان صادر عن منظمة اليونيسيف في العراق "إن هذا البرنامج يمثل استمرارا للعمل الجاري لدعم حكومة العراق على تطوير التعليم والإستراتيجية الوطنية لتحقيق الأهداف التعليمية.

وقال إسكندر خان ممثل اليونيسيف في العراق تعليقا على إطلاق البرنامج "سيكون لهذا البرنامج المهم دور محوري في توفير الحق الأساسي في الحصول على التعليم في المدارس الابتدائية لجميع الأطفال في العراق في السنوات المقبلة".

وأضاف "من خلال تحسين نوعية التعليم الابتدائي شموليا وإرجاع الآلاف من الأطفال واليافعين الذين هم حالياً خارج النظام التعليمي الى المدارس فإن ملايين الأطفال في العراق سيتمكنون عبر الإستفادة من المهارات التي سيكتسبونها من الخروج من الفقر وأن ينعموا بالازدهار ويشكلون قوة بناء من أجل عراق مستقر وسلمي في المستقبل".

اما جوبست فون كيرخمان رئيس التعاون الإنمائي في وفد الاتحاد الأوروبي إلى العراق فقال "إن الحصول على فرص التعليم الجيد في العراق هو عنصر أساسي للحصول على فرص عمل أفضل في اقتصاد السوق الأكثر تنوعا وتنافسا. والاتحاد الأوروبي يؤمن بأن تقديم التعليم الجيد لجميع الأطفال هو استثمار في مستقبل العراق، وسنستمر في مساعدة العراق على بناء مستقبله".

يذكر أن معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية في عموم العراق تبلغ اليوم حوالي ٨٧٪ وهي نسبة أقل بكثير من أهداف العراق الإنمائية المؤمل تحقيقها بحلول ٢٠١٥ والتي تبلغ ٨٩ ٪، أي بفارق حوالي سبعمئة ألف طفل جديد في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية الذين لم يحضروا المدارس الابتدائية في كل عام (حسب اليونيسيف).

قائد عسكري: القاعدة تعاود استهداف الخط التركي

العراق يتوقع هجمات جديدة على حقول النفط

□ متابعة/ المدى

بالرغم من معلومات مخابرات تشير إلى احتمال وقوع هجمات جديدة على قطاع النفط الحيوي في العراق، ربما لا تتمكن السلطات من حماية المنشآت النفطية لقلة أعداد أفراد الشرطة المدربين على حراستها ونقص المعدات اللازمة لذلك.

واتهم اللواء الركن حامد إبراهيم مدير قوة حماية المنشآت النفطية تنظيم القاعدة في هجمات وقعت في الآونة الأخيرة على مصفاة بيجي وخط أنابيب النفط العراقي التركي وهو الأكبر في العراق. وذكر أن معلومات أوضحت أن المسلحين سيستمرون في شن هذه الهجمات.

وقال إبراهيم لوكالة رويترز إن هناك "معلومات مؤكدة من خلال القاعدة والبعثيين باتجاه استهداف المنشآت النفطية وما تم من عمل تخريبي في مصفى بيجي أو ضرب الأنبوب العراقي التركي ما هو إلا جزء من هذا الاستهداف ضد القطاع النفطي. وبدأت إجراءات قوية باتجاه (تقوية) المديرية العامة لشرطة النفط وحتى وزارة النفط معنية بوضع معظم التحصينات المهمة والانارات لحماية المنشآت الكبيرة من مصافي ومستودعات."

ويعول العراق على موارده النفطية الضخمة -وهي من أكبر موارد النفط في العالم- لتحقيق الاستقرار والرخاء في المستقبل مع خروج البلاد من أيام العنف الطائفي بعد عام ٢٠٠٣ .

وقد تنجح صفقات أبرمت مع شركات نفط عالمية إذا تم تطويرها بنجاح في زيادة قدرة العراق الإنتاجية بحلول عام ٢٠١٧ إلى أربعة أمثال مقارنة بمستويات الإنتاج السعودية والتي تصل إلى ١٢ مليون برميل يوميا. كما قد تسمح بإعادة إعمار العراق بعد سنوات الحرب والعقوبات والإهمال. لكن تهديدات جديدة باستهداف البنية التحتية تمثل تحديا لقوات الأمن العراقية بينما تستعد القوات الأمريكية للانسحاب الكامل من العراق في نهاية العام الحالي بموجب اتفاقية أمنية مشتركة.

وقال إبراهيم "كل المعلومات تشير إلى أن التهديدات قائمة ونحتاج إلى نهضة حقيقية بسبب نقص الملاكات للمديرية العامة لشرطة النفط لكي تعمل هذه الأفواج بقوة قتالية متكاملة وبعض الأمور التي تخص التسليح وأفواج الطوارئ وتكاملها لشرطة النفط التي تعتبر القوة الضاربة لشرطة النفط سواء في الشمال أو الجنوب أو الوسط أو حتى المقر العام."

والهجمات على منشآت التكرير العراقية مثار قلق مستمر بعد أن أحبطت قوات الأمن مخططا لقصف مصفاة بيجي النفطية بعد أيام من هجوم شنه مسلحون عليه وقتلوا خلاله أربعة عمال وفجروا قنابل مما أدى إلى اندلاع حريق مستعر وإغلاق المنشأة تماما لمدة يومين.

وتسبب هجوم آخر بالقنابل في إغلاق خط الأنابيب العراقي التركي الذي ينقل ربع صادرات العراق من النفط الخام.

وذكر اللواء إبراهيم أن من الضروري زيادة عدد أفراد الشرطة الذين يصل عددهم في الوقت الحالي إلى ٤٠ ألف وقال إن هذا العدد يمثل نحو ٧٠ في المئة من القوة اللازمة.

وقال إن ثمة مشكلة أخرى هي قيام قوات الأمن في معظم حقول النفط الجنوبية في العراق بإدراج أسماء ٣٥٠٠ حارس مدني للمساعدة في حماية المنشآت النفطية وهو أمر وصفه إبراهيم بأنه نقطة ضعف.

وأضاف أن سرقة النفط تهديد دائم أيضا. وقال "العصابات تقوم الآن بالتجاوز على الأنابيب من خلال الصمامات وبعض المعدات التي اكتشفناها من خلال عدد كبير من الأنابيب غير المحمية من شرطة النفط ولذلك أنا ألح على حتمية حماية الأنابيب وعدم تركها بيد المتعهدين."

وأوضح إبراهيم أن ٢٨ مركزا لشرطة النفط أنشئت في العراق للمساعدة على مواجهة سرقة النفط وقال إنه تمت مصادرة أكثر من ٤٥٠ ناقلة استخدمت لسرقة النفط.

وأعلن العراق يوم ٢٢ آذار زيادة قدرته على إنتاج النفط. وقال وزير النفط العراقي عبد الكريم اللعيبي إن العراق سيزيد طاقة تخزين النفط إلى ٢٠,٧ مليون برميل بحلول عام ٢٠١٤ من خمسة ملايين برميل حاليا مما يسمح بأن تكون تدفقات الصادرات أكثر استقرارا وأقل تأثرا بالأحوال الجوية السيئة.

نواب يتهمون "بعض المنظمات" بالعمالة للخارج

هناء أدور: الحكومة مرتابة من المجتمع المدني وتحاول تسقيطه

□ بغداد/ زينب صنكور

تصاعد الجدل السياسي مؤخرا حول الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني، على خلفية اتهامات نواب في البرلمان لبعضها بأنها تنفذ أجندة استخبارات أجنبية.

وردت المتحدثة باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي على تصريحات نواب اتهموا فيها منظمات المجتمع المدني بتنفيذ عمليات استخباراتية في العراق.

وقالت الدملوجي في تصريح للمدى انه لا صحة لذلك، وإذا كان هناك من يملك الدليل فليقدمه.

وكان عضو لجنة المجتمع المدني في البرلمان قال في تصريحات صحفية أمس الأول إن بعض المنظمات تقوم بإرسال معلومات عن الأوضاع في العراق إلى البلد أو الأجندة التي ترتبط بها.

وقالت الدملوجي للمدى "إن تصريحات كهذه تشير إلى عدم إدراك سياسيين عراقيين أهمية منظمات المجتمع المدني لأنها تعتبر ركيزة الديمقراطية في العراق وإذا كانت هناك معلومات دقيقة على ذلك فمن الأفضل طرحها على البرلمان ولجنة الأمن والدفاع.

وأضافت أن هذه التصريحات تهدف إلى تشويه صورة منظمات المجتمع المدني وهي اتهامات خطيرة لهذه المنظمات ويبدو أن هناك تخوفاً من قبل الحكومة من التجمعات والشباب لذلك يقومون بإطلاق هذه الاتهامات التي لا صحة لها وان كانت صحيحة فمن الواجب الأخلاقي والوطني تقديم الدليل.

من جانبها أكدت هناء أدور أن اتهامات الحكومة لمنظمات المجتمع المدني هي لتشويه صورة المنظمات لأنها بدأت تأخذ دورها على الساحة وتحشد الناس للمطالبة بالحقوق الشرعية للجماهير وهذه الاتهامات بداية ومؤشرات من اجل محاولة الاعتداء على هذه المنظمات.

وقالت أدور للمدى إن هذه الاتهامات الباطلة هي مؤشرات من اجل محاولة للاعتداء على هذه المنظمات وهذا التشويه هو لممارسة اتجاهات خطيرة وجزء من محاولة تقليص حرية التعبير وحرية الرأي، متسائلة عن انه إذا قمنا بإعطاء تقارير للأمم المتحدة أو أجرينا اتصالات مع منظمات دولية لحقوق الإنسان، هل هذا يعني أننا نقدم معلومات استخباراتية؟.

وأضافت أن على من يقدم هكذا اتهامات ان يقدم الدليل، متهمة كثيرا من السياسيين والمتنفذين في أجهزة الدولة بالفساد وانتمائهم إلى اتجاهات خارجية ومتأثرين بإطار خارجي.

من جانب آخر قال المحلل السياسي حميد فاضل للمدى إن هذه الاتهامات بها نوع من المصداقية لوجود عدد كبير من المنظمات الوهمية والبعض الآخر ربحية وبعضها استغلت واجهات لعمل استخباراتي وأنشطة دول.

وأضاف أن جزءاً من منظمات المجتمع المدني كان لها دور ايجابي في العراق وكانت قوة ضغط على انعقاد البرلمان، إضافة إلى كثير من المواقف والقضايا أثبتت أن بعض المنظمات هي مؤسسات فاعلة ودورها ايجابي.

وتابع أن بعض من هذه المنظمات تعمل تحت شعار مؤسسات المجتمع المدني وهي تؤدي أدواراً سياسية أو استخباراتية لدول معينة والسبب في ذلك هو موضوع تمويل هذه المنظمات وعدم مراقبة هذا التمويل، مشيرا إلى أن هناك منظمات تمتلك أموالا طائلة لذلك يمكن أن تخترق وتكون ستارا وغطاء للقيام بأعمال تتعدى الوظيفة الأساسية لمنظمات المجتمع المدني إلى وظائف سياسية ومعلوماتية تسخر لخدمة دول أخرى.

وأشار إلى أن الاتهامات في الوقت الحاضر هي بسبب بروز بعض المنظمات التي كان له دور في المطالبة بحقوق دستورية وخاصة المنظمات التي لم ترتبط بدول أخرى ولم تخترق القانون وهي طالبت بمطالب منصوص عليها في الدستور، مبينا أن القليل من المنظمات الموجودة في العراق لها دورها الحقيقي والفعال.

وكان عضو لجنة منظمات المجتمع المدني النائب صادق اللبان كشف أمس الأول أن عمل البعض من منظمات المجتمع المدني في العراق يتركز على تنفيذ عمليات استخبارية فيه وإرسالها إلى الدول التي ترتبط بها.

وقال اللبان للوكالة الإخبارية للأنباء إن "هناك بعضا من منظمات المجتمع المدني يتركز عملها في العراق على القيام بمهمات استخبارية، ومن ثم ارسال المعلومات الى البلد او الاجندة التي ترتبط بها خارج العراق."

ودعا اللبان المواطنين الذين لديهم علم بعمل مثل هذه المنظمات الإبلاغ عنها بأسرع وقت ممكن لكي يتسنى للدولة اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها ومعرفة طبيعة المعلومات التي تقوم بإرسالها ومحاسبتها، مشيراً إلى أن ذلك "سيقوم بحماية بقية المنظمات من الوقوع بمثل هذا الخطأ والتعاون معها وإنجاحها."

وبين أن اللجنة الآن بصدد إجراء إحصاء لأعداد منظمات المجتمع المدني العاملة في العراق وطبيعة عملها وفرز الفاعلة منها وغير الفاعلة.

التحالف الوطني حسم أموره وينتظر

أزمة وزير الدفاع: العراقية لم تتفق بعد على مرشح واحد

□ متابعة/ المدى

كشف التحالف الوطني العراقي عن قرب الاتفاق على مرشحيه لشغل المناصب الأمنية في الداخلية والأمن الوطني، فيما أكدت القائمة العراقية عدم اتفاقها على تسمية مرشح واحد لحقيبة الدفاع.

وشكل التحالف الوطني المكون من خمس كتل سياسية هي حزب الدعوة، والمجلس الأعلى الإسلامي، والتيار الصدري، وحزب الفضيلة الإسلامي، والمؤتمر الوطني العراقي، لجنة مصغرة مؤلفة من خمسة أشخاص للخروج برؤية مشتركة على ترشيح أسمين لحقيبة الداخلية والأمن الوطني.

وقال عضو إئتلاف دولة القانون علي الشلاه لوكالة كردستان للأنباء إن"اللجنة المصغرة في التحالف الوطني عقدت بعد تشكيلها الأسبوع الماضي اجتماعا بهدف بحث آليات الخروج بمرشحين فقط لحقيبتي الدفاع والأمن الوطني اللتين هما من حصة التحالف الوطني"، مشيرا إلى أن "القيادي في ائتلاف دولة القانون حسن السنيد يمثل حزب الدعوة في اللجنة المصغرة".

وأوضح الشلاه أن "اللجنة المصغرة قد تنتهي من عملها خلال الأسبوع المقبل"، مبينا أن "التحالف الوطني مجمع على الذهاب بمرشحين للداخلية والأمن الوطني إلى مجلس النواب بهدف التصويت عليهم".

وتابع أنه "تم إضافة أسماء جديدة إلى قائمة المرشحين للداخلية والأمن الوطني"، لافتا إلى أن "توجه التحالف الوطني هو ترشيح شخصيات عسكرية للمناصب الأمنية".

ولفت الشلاه إلى أن "القائمة العراقية مطالبة بتقديم مرشح واحد لحقيبة الدفاع"، منوها إلى أن "ائتلافه حينما توصل إلى قناعة بالمرشح احمد العبيدي أبلغت أطرافاً في العراقي اعتراضها على المرشح كونه لا يعد مرشح القائمة بل مرشح أسامة النجيفي".

ويتداول التحالف الوطني مرشحين أبرزهم قائد قوات الحدود الفريق محسن الكعبي، وأحمد الجلبي، ومدير مكتب المالكي العسكري فاروق الأعرجي لحقيبة الداخلية، فيما يتداول أسما وزير الأمن الوطني السابق شيروان الوائلي، ورياض غريب لحقيبة الأمن الوطني، فيما طرحت القائمة العراقية خمسة مرشحين لحقيبة الدفاع أبرزهم أحمد العبيدي.

ويتولى المالكي بالوكالة الحقائب الأمنية في تشكيلته الوزارية بسبب وجود خلافات بين الكتل السياسية على المرشحين لشغل تلك الوزارات.

ورغم أن الأطراف اتفقت على أن تكون حقيبة وزارة الداخلية من حصة التحالف الوطني، والدفاع من حصة القائمة العراقية، إلا أن كل طرف يرفض مرشحي الطرف الآخر بحجة عدم حيادية وكفاءة المرشحين.

وترى القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي أن مسألة اختيار الوزراء الأمنيين لا تتم إلا عن طريق التوافق السياسي.

وقال حامد المطلك إن "قائمته غير متفقة لغاية الآن على مرشح واحد لحقيبة الدفاع"، لافتا إلى أن "قائمته ترى أن اختيار الوزراء الأمنيين يجب أن يتم عن طريق التوافق السياسي".

وأوضح المطلك أنه "لا القائمة العراقية ولا التحالف الوطني ولا حتى رئيس الوزراء يحتمل مسؤولية اختيار الوزراء الأمنيين بل أن القضية يجب أن تكون توافقية".

وأكد المالكي نهاية الشهر الماضي على أنه سيقدم أسماء المرشحين للوزارات الأمنية مطلع آذار الجاري إلى مجلس النواب من أجل التصويت على منحهم الثقة، ولكن ذلك لم يحدث بسبب غياب التوافق السياسي.

وجاء تصريح المالكي عقب احتجاجات شعبية"حاشدة"اجتاحت أغلب المحافظات العراقية منددة بسوء الخدمات وتلكؤ المشاريع والفساد، في وقت لم تكتمل فيه حكومة المالكي رغم المصادقة عليها وعلى برنامجها منذ أكثر من شهرين، ولا تزال وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني والتخطيط تدار بالوكالة.

ويبدو أن المالكي مطالب في المرحلة المقبلة باتخاذ خطوات عملية لامتصاص غضب الشارع العراقي، مع استمرار الاحتجاجات المطالبة بتوفير الخدمات.

وأمهل المالكي قبل أيام وزراء حكومته فترة لا تتجاوز ١٠٠ يوم، لتحسين أداء وزارتهم، كما أعلن بعدها في مؤتمر صحفي ببغداد عن حزمة جديدة من الإصلاحات تتعلق بمكافحة الفساد وتوزيع ٢٨٠ الف وظيفة حكومية "بصورة عادلة" في محاولة لتهدئة الاحتجاجات التي تشهدها البلاد.

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون